



ترميم المباني التراثية ودورها في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في فلسطين في ظل التحديات الاحتلالية (مناطق شرق القدس قرية كفر عقب نموذجاً)

محمود غالب عبد قباها
أستاذ مساعد، دائرة الفنون والتصميم، جامعة القدس، فلسطين
المبريد الإلكتروني: mqabha1@staff.alquds.edu

الملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين إعادة تأهيل المباني التراثية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين البيئي والاقتصادي. حيث يفترض البحث بأن هناك علاقة وطيدة وإيجابية بين الحفاظ على الموروث المعماري عبر ترميمها وإعادة استخدامها وبين تحقيق مفهوم الاستدامة الاقتصادية والبيئية للمجتمع الفلسطيني، ولكن يفترض الباحث بأن التجارب والسياسات المتبعة حيال ذلك تعتبر غير كافية أو فاعلة كونها منقوصة، بحيث تركز على الجانب الثقافي والتاريخي فقط ولا تدرس الأثر الاقتصادي والبيئي والتي لها علاقة بتحقيق التنمية المستدامة، كما أن التجارب الحالية تفتقر إلى منهجية واضحة يمكن من خلالها تحقيق المفهوم الشامل للاستدامة، وهنا تبرز المشكلة التي يعالجها هذا البحث. تكمن أهمية البحث كونه يسلم الضوء على أهمية الحفاظ على الموروث المعماري ودوره في الحفاظ على الهوية الثقافية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الرامي إلى توصيف المباني التراثية في فلسطين وتحليل أثرها في تعزيز الهوية الوطنية من جانب ومن جانب آخر تحقيق الاستدامة. يتوقع من نتائج البحث إلى تحقيق نتيجة مفادها بأن توظيف أدوات مبتكرة مبنية على منهجية عملية واضحة من شأنها أن تضمن تحقيق نتائج إيجابية وأكثر فاعلية تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المباني التراثية، الهوية الثقافية، التنمية المستدامة، التهويد، إعادة التأهيل، الترميم.



Restoration of Heritage Buildings and Their Role in Promoting Economic and Environmental Sustainability in Palestine Amidst the Challenges of the Occupation (East Jerusalem Areas: Kafr Aqab Village as a Model)

Mahmoud Ghaleb Abd Qabha

Assistant Professor, Department of Arts and Design, Al-Quds University, Palestine

Email: mqabha1@staff.alquds.edu

ABSTRACT

This research aims to clarify the relationship between the rehabilitation of heritage buildings and their role in achieving sustainable development on both environmental and economic levels. The study assumes that there is a strong and positive relationship between preserving architectural heritage through restoration and adaptive reuse, and achieving the concept of economic and environmental sustainability within Palestinian society. However, the researcher argues that the existing experiences and policies in this regard are insufficient or ineffective, as they are incomplete—focusing solely on the cultural and historical aspects without examining the economic and environmental impacts, which are crucial to achieving sustainable development. Furthermore, current practices lack a clear methodology that can ensure a comprehensive understanding of sustainability, which highlights the problem addressed by this research.

The significance of the study lies in its focus on the importance of preserving architectural heritage and its role in maintaining cultural identity while also achieving economic and environmental sustainability. The research adopts a descriptive-analytical methodology, aiming to describe heritage buildings in Palestine and analyze their impact in enhancing national identity on one hand, and promoting sustainability on the other. The research is expected to conclude that employing innovative tools based on a clear and practical methodology will help achieve more effective and positive results toward sustainable development.

Keywords: Heritage buildings, cultural identity, sustainable development, Judaization, rehabilitation, restoration.



الخلفية والأهمية:

تلعب العمارة التراثية دوراً مهماً في تشكيل الهوية الوطنية والثقافية للمجتمعات بشكل عام وللمجتمع الفلسطيني بشكل خاص كونها تشكل انعكاساً هاماً للتاريخ الثقافي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات، كما أنها تعبر عن التطور الحضاري والسلوك الاجتماعي والاقتصادي لها. وبسبب التطور العمراني السريع الذي نشهده اليوم، أصبحت المباني التراثية مهددة بوجودها بسبب التحديات الجمة التي تواجهها مثل سياسة الهدم أو الإهمال التي تتعرض له المباني التراثية أو بسبب القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، والذي في نهاية المطاف سيؤدي بلا شك إلى فقدان قيمتها التاريخية والثقافية. ومع كل ذلك يمكن أن تلعب المباني التراثية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو البيئي إذا ما تم تأهيلها وإعادة استخدامها بالشكل الصحيح.

يتناول البحث أهم التحديات التي تواجه المباني التراثية وسبل التصدي لها ومعالجتها وفق أسس علمية وبناءً على تبني خطط استراتيجية فعالة قادرة على مواجهة كل التحديات، عبر تعزيز مفهوم الوعي المجتمعي لأهمية الحفاظ على هذه المباني ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية أو عبر تفعيل الدور المنوط بكل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بموضوع حماية الموروث المعماري والحفاظ عليه وتطويره.

تهدف الدراسة إلى توضيح الفوائد التي يمكن أن نجنيها من عمليات الترميم وإعادة تأهيل المباني التراثية من أجل استخدامها في مشاريع ثقافية أو إنشاء منشآت سياحية وتجارية من شأنها أن توفر فرص عمل جديدة للمجتمع الفلسطيني والذي من شأنه أن يطور من الاقتصاد المحلي، علاوة على ذلك يمكن تحقيق فوائد بيئية كبيرة تتمثل في التقليل من النفايات أو الانبعاثات الضارة نتيجة عمليات الهدم أو عدم استغلال الموارد الطبيعية بالشكل المناسب.

مشكلة البحث:

على الرغم من وجود العديد من المحاولات والتجارب التي تسعى للحفاظ على المباني التراثية وإعادة استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تعتبر غير كافية وغير فاعلة على أرض الواقع كونها تركز على جوانب عامة وشكلية تتمثل بالجانب الثقافي والتراثي وتهمل الجوانب ذات التأثير الفاعل على أرض الواقع التي يمكن أن يكون لها الأثر الأهم في تحقيق التنمية المستدامة مثل قياس الأثر الاقتصادي والبيئي لمشاريع الترميم، ومن هنا تبرز مشكلة البحث، وبناءً عليه يمكن القول بأنه لا توجد استراتيجية شاملة وفاعلة يمكنها تحقيق الأثر الملموس لمفهوم التنمية المستدامة، وهذا يشكل فجوة بحثية يجب الوقوف عليها والبحث بها، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- كيف يمكن الاستفادة من إعادة استخدام المباني التراثية بما يحقق التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية وبين تعزيز دور هذه المباني في تحقيق التنمية المستدامة؟
- 2- ما هي الآليات والاستراتيجيات المتبعة حالياً في فلسطين التي تهدف إلى ترميم وإعادة استخدام المباني التراثية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس مدى فاعليتها؟
- 3- كيف يمكن تطوير استراتيجيات وآليات مبتكرة وأكثر فاعلية من شأنها أن تضمن تحقيق أمثل لمشروع إعادة تأهيل واستخدام المباني التراثية وربطها بالتنمية المستدامة؟
- 4- ما هو الدور الذي يجب أن تمارسه المؤسسات والمجتمعات المحلية والذي يضمن نجاح إعادة تأهيل المباني التراثية وتحقيق استدامتها؟

أهداف البحث:

- 1- تسليط الضوء على أهمية تعزيز الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الفلسطيني من خلال الحفاظ على الموروث المعماري وإعادة تأهيله بما يحقق التنمية المستدامة.



- 2- تحليل ونقد الاستراتيجيات والآليات المتبعة في مشاريع ترميم المباني التراثية وإعادة استخدامها في فلسطين.
- 3- تطوير آليات واستراتيجيات أكثر فاعلية من أجل تحقيق المفهوم الشامل للاستدامة جراء إعادة تأهيل واستخدام المباني التراثية.
- 4- توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات والمجتمعات المحلية ذات العلاقة التي تضمن نجاح سياسة إعادة تأهيل المباني التراثية وربطها بتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية.

أهمية البحث:

- 1- يعتبر من الدراسات العربية النادرة التي تسلط الضوء على أهمية تعزيز الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الفلسطيني من خلال العمل على إعادة تأهيل المباني التراثية.
- 2- مواجهة التحديات التي تشكل خطرًا على المباني التراثية، سواء تلك التي تتعلق بالسياسات الاحتلالية أو التي تتعلق بضعف الوعي المجتمعي بأهمية الموروث المعماري وأهمية المحافظة عليه.
- 3- تفعيل أدوات وتبني استراتيجيات قادرة على تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد البيئي والاقتصادي.

فروض البحث:

من خلال طرح المشكلة السابقة يفترض البحث الآتي:

- 1- هناك علاقة واضحة بين الحفاظ على الموروث المعماري وبين الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية.
- 2- التجارب والممارسات الموجودة اليوم لا تعتبر فاعلة على أرض الواقع وغير كافية كونها تركز على الجوانب الثقافية والتراثية دون الاهتمام بقياس الأثر الاقتصادي والبيئي لمشاريع إعادة الترميم.
- 3- تفترض الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين إعادة تأهيل المباني التراثية وبين تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين البيئي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني إذا ما تم تطوير آليات مبتكرة.

المنهجية:

يسعى هذا البحث إلى قياس الأثر الاقتصادي والبيئي جراء عمليات الترميم لمباني تراثية وعلاقتها في تحقيق الاستدامة، ولضمان تحقيق أهداف البحث والإجابة عن الأسئلة البحثية المذكورة في بداية البحث، سيقوم الباحث باتباع منهجية شاملة تغطي مراحل البحث المختلفة على النحو الآتي:

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع كل المعلومات والبيانات حول المباني التراثية التي سيستهدفها البحث لتحليلها وربطها بأهداف البحث.
- استخدام المنهج المقارن عبر دراسة تجارب محلية ودولية في إعادة استخدام المباني التراثية ومقارنة هذه التجارب مع هذه التجربة الحالية التي يعالجها البحث للاستفادة منها عبر استخلاص أفضل الممارسات والتجارب وتجنب المشكلات المستقبلية.

ولضمان تحقيق المنهجيات السابقة سيقوم الباحث بمجموعة من الإجراءات لجمع البيانات ذات العلاقة، وذلك عبر هذه الخطوات:

أولاً: جمع البيانات الثانوية من خلال عمل مراجعة الأدبيات العلمية السابقة حول موضوع البحث أو من خلال تحليل الدراسات والتقارير الصادرة عن الجهات الحكومية والدولية ذات العلاقة بموضوع المباني التراثية، كما يمكن دراسة مشاريع ناجحة حول العالم تتعلق بترميم المباني التراثية وإعادة استخدامها.



ثانيًا: عمل زيارات ميدانية لمواقع المباني وتوثيق حالتها واستخداماتها الحالية، عبر الملاحظة الميدانية المباشرة أو عبر استخدام التصوير الرقمي لها.

مجتمع البحث: قرية كفر عقب شمال شرق القدس.

عينة البحث: سيتم اختيار عينة من المباني التراثية المتضررة والمهجورة أو تلك المباني التي تم إعادة تأهيلها واستخدامها والتي تقع ضمن مجتمع البحث.

الجزء الأول: الإطار النظري:

أولاً: أهمية المحافظة على المباني التراثية في فلسطين:

يمثل التراث المادي لأي شعب من الشعوب الواجهة الحضارية والدليل المادي الملموس لتاريخ وثقافة وأصالة هذه الشعوب، علاوة على ذلك يعتبر الموروث المادي بشكل عام وفنون العمارة بشكل خاص بصمة مميزة تدل على شرعية وجود الشعوب وامتدادها الحضاري، وفي هذا السياق يؤكد الباحث بشير خلف بأن الموروث المادي للأمم يشكل الركيزة الأساسية من ركائز هويتها الثقافية وعنواناً عريضاً لا عتزازها بقيمتها الحضارية وتاريخها وحاضرها، كما أنها تشكل مصدراً لإلهام الشعوب وتطورها عبر صناعة الفنون وإبداعها مما يشكل رابطاً بين ماضيها وحاضرها (خلف، 2010).

يعتبر التراث المعماري في فلسطين من الشواهد الهامة التي تدلل على وجود الشعب الفلسطيني وتأسس لدوره في صناعة إرث وتاريخ عريق لا يمكن تشويهه أو نكرانه، على الرغم من كل المحاولات التي يسعى إليها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين عبر زمن طويل والتي تسعى إلى تهويد الأرض وما عليها عبر اختلاق روايات مزعومة من أجل سلب أو تشويه التراث الثقافي الفلسطيني، إلا أن هذه المحاولات لم ولن تنجح بسبب تمسك أهل الأرض وصمودهم ومقاومتهم للمحتل بثتى الوسائل ومنها المقاومة الثقافية.

يُعرف التراث الفلسطيني على أنه كل ما نقل إلينا من صنع أجدادنا من فنون وعمارة وملابس وأدوات ومأكولات ومعتقدات وحكايا وقصص وعادات وتقاليد وغيرها الكثير، فالتراث الفلسطيني تراث عريق له دلالات رمزية وجمالية بقيت محافظة على قيمتها ورونقها رغم كل محاولات التشويه والطمس التي تعرضت له عبر عقود طويلة لتكون إثباتاً حقيقياً لماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني (الخضراء، 2018).

وبخصوص الحديث عن أهمية المحافظة على التراث المعماري يمكن أن نسرده على النحو الآتي:

- **الأهمية الاجتماعية:** تكمن العلاقة بين التراث المعماري وبين المجتمع بالعلاقة المتشابكة، حيث نجد بأن التراث المعماري يلعب أدواراً مهمة في تحقيق التضامن الاجتماعي وتشكيل الوعي الجمعي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مسألة الأدوار والوظائف الاجتماعية لا يمكن معالجتها دون التطرق إلى الآليات الاجتماعية التي يتواصل بها الأفراد مع التراث ضمن الحياة والنشاط الاجتماعي (بوعده، 2014).

وبمعنى آخر يمكن الإشارة بأن العلاقة بين التراث والمجتمع تتجسد من خلال التفاعل النشط بين أفراد المجتمع من خلال ممارسة العادات والتقاليد والأعراف التي يمكن تفسيرها من خلال مقارنة خصائصها وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية مع ضرورة مراقبة الأدوار التي تؤديها السمات التي تدل على التراث المعماري داخل النسق الاجتماعي كالعائلة مثلاً مع العلم بأنها أدوار متكاملة مع بعضها، وعلى هذا الأساس يؤكد جون سكوت على أن الثقافة هي عادات تتشكل من خلال مجموعة من الأفكار والتجارب والعادات الاجتماعية (جون، 2009).

يعد كل من التراث والإرث الثقافي أحد المقومات الأساسية التي تسهم في تحديد هويات الطبقات الاجتماعية، حيث يساهمان في لعب أدوار رئيسية في صياغة أساليب الروابط الاجتماعية داخل الطبقات، كما يساهمان في



إنتاج الهويات الجماعية والتي تتجسد في أساليب المعيشة والهندسة المعمارية وغيرها، وبهذا يصبح الموروث الثقافي للشعوب أحد أوجه الصراع بين الطبقات الاجتماعية (بوعده، مرجع سابق). وبناءً على ما سبق نلاحظ بأن الموروث الثقافي بشكل عام والمعماري بشكل خاص قد يمارس دوراً محورياً في تشكيل الشخصية الاجتماعية والمساهمة في بناء الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع أو تفككها، لذا يسعى هذا البحث إلى تعزيز الدور الإيجابي للموروث المعماري الذي يتجسد من خلال خلق روابط اجتماعية متماسكة وقوية عبر الاهتمام بإعادة تأهيل المباني التراثية من أجل إعادة استخدامها وما يتخللها من ممارسة لعادات أصيلة كانت موجودة منذ زمن ليس ببعيد في ثقافة الشعب الفلسطيني وهي على سبيل المثال عادة (العونة) وهي معاونة الجيران لبعضهم أثناء عملية بناء أو ترميم البيوت، أو من خلال المباركة والمشاركة في الاحتفالات بعد الانتهاء من البناء.

لا شك إن ممارسات استخدام التراث لتعزيز الحوار في المجتمع آخذة في الظهور مؤخراً ولكنها ما زالت لم تنتشر بعد في مشاريع المتاحف والتراث، ولا هي أصبحت فكرة اعترف بها عامة الناس كجزء من مهمة المواقع التراثية والمتاحف، لذلك من الواضح أن الأمر ربما سيحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد حتى يصبحوا جزءاً من الثقافة المهنية للمؤسسات التراثية. وبهذا الخصوص يؤكد الباحث سيمون جاكوبت بأن المؤسسات التراثية والثقافية والمتاحف والمكتبات العامة تشكل فضاءً جيداً لبناء شبكات من العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، سواء كان على مستوى العائلة الواحدة أو على مستوى الجماعات، وهذا بدوره يمكن أن يبنى روابط اجتماعية بين أفراد المجتمع خصوصاً عندما يتشاركون نشاطات ثقافية مشتركة (Simon, 2009).

● **القيمة الثقافية والتاريخية:** يعاني المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات من فكرة قلة الاهتمام بالموروث الثقافي، فالأجيال الحالية يهتمها حاضرها ومستقبلها أكثر من ماضيها، ويرجع السبب في ذلك إلى حالة الغزو الثقافي الذي الناتج من العولمة من جهة أو بسبب الانبهار بالتقنيات والأساليب الحديثة من جهة أخرى، علاوة على ذلك محاولات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة لتثويته أو سلب الذاكرة والهوية الثقافية الفلسطينية وذلك منذ احتلال فلسطين عام 1948م.

يشكل الاهتمام بالموروث المعماري خطوة صحيحة نحو التطور وبناء الحضارة، ولا يتعارض هذا النهج مع سعي الشعوب نحو التطور والمدنية؛ بل على العكس أثبتت الدراسات بأن الولوج إلى المستقبل يجب أن يمر من خلال الماضي وأن تضمين التراث المعماري من شأنه أن يضمن نجاح الجهود الرامية إلى التطور، لأن غياب الهوية الثقافية من شأنه أن يشكل إرباكاً وخلق تجارب منقوصة لكل محاولاتنا الماضية نحو المستقبل، خصوصاً في الحالة الفلسطينية التي يشكل فيها الحفاظ على الهوية الثقافية من خلال التراث المعماري أداة من أدوات الصراع مع المحتل لإثبات الوجود.

يؤكد الباحث البهنسي بأن الهوية الثقافية هي التي تميز شعب عن آخر ويمكن تمييز حضارة أي أمة من خلال ما تركته أو أنجزته من موروث معماري، على اعتبار بأن الهوية الثقافية ما هي إلا امتداد حقيقي للآثار الحضاري والثقافي في تاريخ الشعوب في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتفشيها في المجتمعات خصوصاً تلك التي ما زالت تعاني من الاستعمار (البهنسي، 2009).

يرى الباحث الفران بأن غياب الهوية الثقافية عن معالجة الفراغات الداخلية للعمارة الفلسطينية ما هو إلا نتيجة لممارسات النخب الحاكمة التي انفصلت عن جذورها حينما انغرت بالتقنيات والأساليب الحديثة المستوردة من العولمة مدعية بأنها وسيلة لتحقيق التقدم والتطور وبأن الموروث الثقافي مرتبط بالرجعية والفقر والتخلف، ويمضي الباحث بالتأكيد على أن توظيف مفردات من العمارة التراثية بالعمارة المعاصرة قد يعطي رونقاً وقيمة ثمينة للعمارة (الفران، 2019).

يساهم الحفاظ على الموروث الثقافي في حفظ الذاكرة وهوية الإنسان والمجتمع، فالإنسان الذي يعيش داخل المجتمع يتكون من عنصرين المادة والروح والعلاقة بينهما، حيث توصف المصادر التراثية بالمادة أما الشعور بها تمثل الروح عند الإنسان، وأن استمرارية الإنسان في الحياة تتطلب منه عمل توازن بين المادة والروح والذات يشكّلان شرطاً أساسياً لتحقيق التطور والاستمرار، ويمكن تحقيق المحافظة على الجانب الروحي من خلال المحافظة على التراث المعماري وحمايته من النهب والضياع أو الاندثار والعمل على إعادة تأهيله ومن ثم استخدامه (عليان، 2005).

هنالك علاقة وطيدة بين كل من التراث والثقافة والذاكرة الجمعية لدى الشعوب حيث يمكن التعرف على هوية أي شعب وذلك من خلال التعرف على تراثها المعماري، كما أن هناك علاقة طردية بين كل من العمارة التراثية



وبين الإبداع لدى الأفراد والمجتمعات، بحيث يمكن اعتبارها سمة مميزة تميز إبداع الشعوب كما أنها تعتبر دليلاً ملموساً على تطورها وتقدمها (عبد الله، 2003).

ثانياً: التحديات والمخاطر التي تواجه العمارة التراثية في فلسطين:

تعرض الموروث الثقافي بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص إلى العديد من التحديات والأزمات التي عصفت به وما زالت عبر عقود طويلة إما بسبب السياسة الاستعمارية الاحتلالية أو بسبب الممارسات البشرية الخاطئة تجاه الموروث المعماري، فلا يخفى على الجميع بأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لم يقتصر فقط على السيطرة العسكرية؛ بل رافق ذلك الهيمنة الثقافية التي حاول المحتل فرضها على الواقع الفلسطيني عبر رسم سياسات ممنهجة وتنفيذها على الأرض مثل -على سبيل المثال لا الحصر- سياسة الهدم أو تهجير السكان الأصليين واستبدالهم بمستوطنين جدد (تهويد المباني)، بالإضافة إلى سياسة التزييف والتشويه التي مارسها المحتل بحق التراث الثقافي الفلسطيني عبر محاولة فرض مزاعم وروايات غير حقيقية. وبهذا الخصوص يؤكد الباحث محمد إدريس أستاذ الدراسات الإسرائيلية على أن هنالك مغالطات دينية وتاريخية في وجهات النظر الصهيونية ومنها بأن القدس لم تكن مهبطاً للشريعة اليهودية، فالتوراة قد نزلت على النبي موسى في سيناء مصر وليس في مدينة القدس (إدريس، 2017).

عملت إسرائيل بكل ما تستطيع من استخدام وسائل وأدوات لإلغاء الوجود الثقافي والتاريخي والحضاري للشعب الفلسطيني كونها ترتبط في وجودهم وسبباً لبقائهم، حيث استخدمت عدة وسائل، مثل: التدمير، والطمس، والتهويد، و"الأسرلة"، والسطو، والسرقة، والتضليل، والتزوير، وتشويه التراث، والانتحال وغيرها (علقم، نبيل، 2009). إضافة إلى هذه الممارسات قامت سلطات الاحتلال بممارسة قيود على التوسع والبناء للسكان الفلسطينيين بالمقابل منحت تسهيلات للبناء للمستوطنين وحرمت السكان الأصليين من الوصول إلى المباني التراثية من أجل ترميمها وإعادة استخدامها تحت حجة أنها مناطق أثرية وعسكرية.

لا تقتصر التحديات والمخاطر التي يتعرض التراث المعماري في فلسطين على الممارسات الاحتلالية فقط؛ بل إنه يتعرض أيضاً إلى جملة من التحديات والمخاطر التي تضربه بالوريد، وهي تأتي من الداخل الفلسطيني وليس من الخارج فقط ومنها التعديات بالهدم والتدمير التي تعرضت لها المباني التراثية والحضارية بسبب ضعف الوعي وضعف الرقابة الحكومية على السكان، حيث تم تدمير العديد من المباني من أجل التوسعة أو من أجل بناء مباني تجارية حديثة (Alhodahieh, 2010).

تعتبر عمليات الترميم الخاطئة التي لا تستند إلى أسس عملية من التحديات التي واجهت التراث المعماري في فلسطين، حيث إن عدم اللجوء إلى مختصين بعمليات الترميم من شأنه أن يخرج مباني تراثية مشوهة إما بسبب فقدان لعناصر زخرفية معمارية هامة أو ربما بسبب طمس بعض من المعالم المعمارية الأصلية، أو ربما بسبب سوء استخدام بعض الخامات والمواد الأساسية في عمليات الترميم (الزهراني، 2012).

يعتبر إهمال المباني والمواقع التراثية من أبرز التحديات التي توجه الموروث الثقافي في فلسطين، حيث إن ارتفاع مبالغ إعادة الترميم حال دون الاستفادة من المباني التراثية، على اعتبار أن بناء مبنى جديد قد يكون أقل تكلفة من ترميمه وهذا اعتقاد غير صحيح، حيث يرى المختصون بأن تكلفة إعادة ترميم مبنى تساوي ربما ثلث أو نصف تكلفة بنائه ومع ذلك يرى السكان ربما بناء مبنى جديد يتيح لهم مساحات أوسع، كما أن هجران المباني التراثية والسكن في مباني حديثة عرضها إلى أضرار مثل التشققات والتلف (محيسن، 2015).

الجزء الثاني: الإطار التحليلي:

أولاً: رصد لأهم التجارب التي سعت لترميم المباني وإعادة استخدامها في منطقة مجتمع البحث:

تعتبر منطقة كفر عقب الواقعة شمالي مدينة القدس وجنوب مدينة رام الله من المناطق التي تزخر بالمباني التراثية في فلسطين عامة ومدينة القدس خاصة، وبعد الدراسة والبحث الميداني تبين للباحث بأن هنالك العديد من المباني قد تم ترميمها من خلال جهود مشتركة قامت بها مؤسسات حكومية مثل بلدية كفر عقب ومؤسسة رواق للمعمار الشعبي وهي مؤسسة أهلية تتبع للمجتمع المدني متخصصة في ترميم المباني التراثية في عموم فلسطين ولها



تجارب عديدة وطويلة في هذا المضمار. أسفر التعاون المشترك على مدار عامين متواصلين على ترميم بعض المنازل القديمة وتحويلها لمؤسسات ثقافية ومجتمعية بدعم مالي خارجي.

وعليه نعرض بعضاً من هذه التجارب:

- **مؤسسة دالية المجتمعية (بيت الكرمة):** بيت الكرمة هو مركز مجتمعي يتبع مؤسسة دالية المجتمعية الذي أسس بدعم سخي من مؤسسة دروسوس الألمانية. نفذت المؤسسة بالشراكة مع مؤسسة رواق للمعمار الشعبي وبلدية كفر عقب والتعاونية الألمانية مشروع إعادة ترميم هذا المبنى بما ينسجم مع الإرث التراثي والمعماري وبما يضمن الحفاظ على الموروث الثقافي، ليتم إعادة استخدامه كفضاء لتقديم الأنشطة الثقافية والاجتماعية المختلفة.

يقع البيت في منطقة كفر عقب القديمة وسط العديد من المباني القديمة التي تعود نشأتها إلى نهايات القرن التاسع عشر الميلادي أي الحقبة العثمانية، وتعود ملكية هذا البيت إلى عائلة بركات أحد العائلات الأصلية التي كانت تسكن المنطقة، حيث تبرعت العائلة بالمبنى لمدة (20) سنة دون مقابل لمؤسسة رواق من أجل العمل على ترميمه وإعادة استخدامه، وكون مؤسسة رواق تؤمن بأهمية الحفاظ على الموروث المعماري قامت بترميمه وتأجيرها لمؤسسة دالية المجتمعية التي تعمل في مجال التنمية المجتمعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. يتكون المبنى من حوش وطابق أرضي وعلية، ويحوي غرفاً للضيافة والإقامة بالإضافة إلى قاعات للاجتماعات ومطبخ ومساحة خارجية. إن الحفاظ على هذا المبنى والمباني التاريخية الأخرى من شأنه المساعدة في الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية، وبالتالي يخدم الهوية الوطنية الفلسطينية (قها، محمود، 2024).



شكل (1) يوضح الباحة الخارجية للمبنى، المصدر: تصوير الباحث



شكل (2) يوضح الشكل الخارجي للمبنى، المصدر: تصوير الباحث

قراءة تحليلية للمبنى:

توضح الصورتين في الشكل (1) على اليمين وعلى اليسار المدخل الخارجي للمبنى، ويتضح من الصور بأن عمليات الترميم قد حافظت على هوية المبنى من خلال المحافظة العناصر المعمارية والخامات الأصلية للمبنى مع إضافة خامات تتلاءم مع خصوصية المبنى وهويته الثقافية، كما هو واضح في الصورة رقم (1) مثل استخدام البلاط الأرضي المصنوع من الحجر الطبيعي والمستخرج من جبال مدينة القدس، أما في الشكل رقم (2) نلاحظ بأن عمليات الترميم قد حافظت على الهيكل العام للمبنى خصوصاً في الساحات والحوائط الخارجية والإبقاء على ملامحها كما هي بعد تنظيفها من الأوساخ والزوائد العرضية مثل الأتربة والأعشاب. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في الترميم إلا أن الباحث لاحظ وجود إضافات غير مبررة ولا تشكل إضافة جمالية أو ثقافية مثل وجود السلم الحديدي وإضافة طابق ثانٍ حديث لم يراعي الهوية البصرية للمكان، وهذا واضح بالصورة حيث يظهر البناء بشكل واضح ومختلف عن البناء الأصلي. إن مثل هذه الأخطاء المعمارية تشكل إرباكاً بصرياً قد يجرّد البناء من هويته الثقافية والتاريخية. بالمحصلة إن عملية الترميم لهذا البناء منقوصة ولم تراعي خصوصية المبنى ولا تركز على استراتيجية عملية واضحة وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام الاستفادة من المبنى بشكل أكثر فاعلية.

- مشروع مكتبة سراج: يقع المشروع في البلدة القديمة في كفر عقب وهو من تنفيذ مؤسسة رواق، وهو ضمن عدة مبانٍ تم ترميمها في العام 2020م بعد عمل جهد متواصل لمدة عامين، بتمويل من الحكومة الفرنسية ويهدف هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى حماية المباني القديمة والحفاظ عليها عبر إعادة تأهيلها كونها تمثل جزءاً أصيلاً من الموروث الثقافي والهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية. انظر إلى الشكل رقم (3) الذي يوضح المبنى بعد عمليات الترميم:



شكل (3) يوضح الشكل الخارجي للمبنى، المصدر: تصوير الباحث



شكل (4) يوضح الشكل المبنى من الداخل، المصدر: تصوير الباحث

قراءة تحليلية للمبنى: تبين الصور السابقة التي تم أخذها من قبل الباحث في أرض الموقع، ذلك المبنى الجميل بتفاصيله المعمارية المذهلة التي تبوح بعبق التاريخ والإرث المعماري الأصيل المرتبط بهوية وثقافة الشعب الفلسطيني. حيث تظهر العناصر المعمارية المميزة للموروث الثقافي الفلسطيني مثل العقود والأقواس بالإضافة إلى استخدام الحجر الطبيعي في الحيطان والبلاط البلدي في أرضية المبنى، كما يلاحظ استخدام قطع من الأثاث المختلف المصنوعة من الخشب والمستوحاة من الأثاث الفلسطيني القديم ويعود ملكية هذا المنزل لمختار البلدة أبو العارف، حيث كان المبنى يعرف بمضافة المختار وقد كان دائماً مفتوحاً للزوار وعابري الطريق، وقد احتضن هذا المنزل العديد من القصص والحكايات كونه يحمل رمزية اجتماعية وثقافية في السابق. (قبحا، 2024).



الخلاصة:

لاحظ الباحث من خلال الزيارة الميدانية للمشروع بأن المبنى قد تم إنقاذه من التلف والدمار الذي تعرض له عبر هجره لسنوات طويلة مما سنع للمبنى فرصة حياة جديدة عبر ترميمه وإعادة تشغيله كمؤسسة ثقافية تعنى بنشر المعرفة والعلم وذلك من خلال إنشاء مكتبة قصصية داخل المبنى وتقديم عروض مسرحية روائية للأطفال (حكواتي) يتحدث عن تاريخ المبنى والقرية والأحداث الاجتماعية التي مرت على المبنى والدور الاجتماعي الذي كان يمارسه هذا المبنى كونه مبنى مختار القرية، بالإضافة إلى تخصيص المبنى كملتقى ثقافي لجميع الأجيال وحيزاً ثقافياً تفاعلياً عبر عقد ورش العمل والمحاضرات التوعوية التي تنشر الرواية الفلسطينية وتحدث عن الموروث الثقافي والاجتماعي لأهل القرية.

على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل إحياء المبنى وما يتم به من نشاطات ثقافية واجتماعية إلا أن الباحث يوصي بتبني استراتيجية أكثر فاعلية يمكنها أن تعزز من دور المبنى في تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية، مثل أن يتم التركيز على إشراك المجتمع المحلي في النشاطات الثقافية التفاعلية وتوعيتهم بأهمية دورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية، على سبيل المثال يمكن أن تقوم المؤسسة بعمل مبادرات لزراعة حديقة المبنى وإعادة فكرة الاهتمام بالزراعة في وجدان وأذهان الأفراد سكان تلك المنطقة المحيطة، كما يمكن عمل ورش عمل مخصصة لإعادة إحياء فن التطريز الفلسطيني الجميل لبعض النسوة أو تعليم الحرف اليدوية الفلسطينية القديمة للشباب والتي بدأت بالاندثار ومن ثم عمل معرض لبيع تلك المنتجات وبذلك يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية واستدامتها. كما يوصي الباحث إلى التركيز على توظيف أدوات تكنولوجية حديثة في النشاطات المعتادة مثل استخدام تقنية الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي لما لهما من تأثير مهم يساعد في الحفاظ على الموروث المعماري والهوية الوطنية من بعد ترميم المباني وإعادة استخدامها بما يحقق تنمية اقتصادية وبيئية مستدامة. عند الحديث عن الجهود التي تمارس من أجل الحفاظ على الموروث الثقافي من قبل المؤسسات ذات العلاقة أو من خلال ممارسات فردية يجب ألا نغفل عن التحديات التي تواجه هذه الجهود ولعل من أهمها سياسات الاحتلال الإسرائيلي على أرض الواقع بدءاً من الرواية الإسرائيلية التي يسعى إلى فرضها عبر خلق مغالطات تاريخية أو ونشر رواية مشوهة نقيضة للرواية الفلسطينية وهنا يجب الانتباه إلى ضرورة مجابهة الرواية الصهيونية الاحتلالية وذلك عبر تكثيف الجهود من أجل تعزيز الرواية الفلسطينية من خلال استخدام أدوات ووسائل أكثر فاعلية مثل العمل المسرحي والأفلام الوثائقية وإنشاء المعرض الفنية. لذلك يجب العمل على ابتكار أدوات جديدة قادرة على تثبيت الرواية الفلسطينية من أجل مجابهة الرواية الصهيونية، والممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال على أرض الواقع من مصادرة للأراضي وهدم للبيوت، ولعل الاهتمام بالموروث الثقافي المعماري عبر ترميمه وإعادة تشغيله هي الخطوة الأولى بالمسار الصحيح أما الخطوة الثانية يجب أن تتجسد عبر ربط هذه المشاريع بالتنمية الاقتصادية والبيئية للمجتمع المحلي والحرص على أن تكون مستدامة. هذه الجهود بحاجة إلى دور رسمي وشعبي من أجل أن تنتقل بالنجاح، لذا وجب على المؤسسات الرسمية ذات العلاقة التابعة للسلطة الوطنية مثل وزارة الثقافة ووزارة الآثار والسياحة ووزارة الداخلية الفلسطينية ممثلة بجهاز الشرطة السياحية أن تقوم بدورها الفعلي المنوط لها وأن تسخر أقصى الطاقات والجهود المادية والمعنوية، وأن تسن القرارات والقوانين التي من شأنها حماية المباني التراثية والعمل على تفعيل استراتيجيات عمل قادرة على الارتقاء بهذه المباني وجعلها أكثر فائدة من النواحي الاقتصادية والبيئية وربطها بالتنمية المستدامة. أما الدور الشعبي فهو يعتبر دور محوري على اعتبار بأن السكان هم المستفيدين الأوائل من هذه التجربة، حيث يقع على عاتق السكان مسؤولية مباشرة للحفاظ على المباني التراثية والمشاركة في عملية ترميمها وتشغيلها.

التحديات المحتملة: يمكن إيجاز التحديات التي يمكن أن تواجه القائمين على هذا البحث على سبيل المثال بنقص المعلومات والبيانات المتوفرة حول المباني التراثية والتي تشملها عينة البحث. توفير الدعم المالي وارتفاع تكلفة الترميم. الوعي المجتمعي ومدى تقبلهم للتغيرات المقترحة على المباني والمنطقة. سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض.



النتائج:

1. الحفاظ على الموروث الثقافي بشكل عام والتراث المعماري بشكل خاص خاصة المباني التراثية التي تعاني من الإهمال والتدمير.
2. تعزيز الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية من خلال إعادة تأهيل المباني التراثية وإعادة استخدامها.
3. إثبات فرضية بأن إعادة استخدام المباني التراثية من شأنها تحقيق الفوائد الاقتصادية وذلك عن طريق خلق فرص عمل للمجتمع المحلي في المنطقة المستهدفة.
4. إثبات فرضية بأن إعادة استخدام المباني التراثية من شأنها تحقيق الفوائد البيئية عبر تقليل استهلاك الموارد الطبيعية والحد من تكبد النفايات في المباني التراثية المستهدفة.
5. تسليط الضوء على الدور الذي يقع على عاتق الجهات الحكومية لحماية المباني التراثية واستخدامها.
6. اقتراح حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه العاملين في مجال ترميم المباني التراثية.
7. توضيح أهمية إشراك المجتمعات والأفراد في عمليات إعادة استخدام المباني التراثية وأهميتها في تحقيق مفهوم الاستدامة البيئية والاقتصادية.
8. تبني استراتيجيات أكثر ابتكاراً وفعالية حول إعادة استخدام المباني التراثية وربطها بتحقيق الاستدامة.
9. يمكن اعتبار هذا البحث كأداة من أدوات المقاومة الثقافية في مواجهة الرواية الاحتلالية.

التوصيات:

1. يعتبر التراث الثقافي الفلسطيني جزءاً أصيلاً من الموروث الثقافي في المنطقة العربية وهو امتداد حقيقي له، لذا يوصي الباحث بتفعيل لجان عربية على أعلى المستويات من المنطقة العربية من أجل تبني سياسات ضاغطة على المجتمع الدولي من أجل التدخل الفوري لإنقاذ ما تبقى من الموروث المعماري من سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى تدمير التراث المعماري في فلسطين.
2. توظيف الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والاستفادة منها في توثيق المباني التراثية وإعادة استخدامها بشكل مثالي.
3. التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدولية مثل اليونسكو وغيرها من حماية المباني التراثية من التدمير وتجنبها أثناء النزاعات والحروب خاصة ما يحدث من تدمير ممنهج في غزة.

المراجع

1. خلف، بشير، (2010)، التراث والهوية التماهي والتكامل، نشر في مجلة الحوار.
2. بوعدة، حسينة. (2014). الموروث الشعبي والهوية الوطنية، مخبر الحوارات والتنوع الثقافي، الجزائر.
3. جون، سكوت، (2009)، علم الاجتماع (المفاهيم الأساسية)، ترجمة محمد عثمان، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1.
4. البهنسي، عفيف، (2009)، الهوية الثقافية بين العالمية والعولمة، دمشق، منشورات الهيئة العامة للكتاب.
5. الفران، هاني، (2019)، أهمية دور التصميم الداخلي في تعزيز الهوية الثقافية العربية في الحيز الداخلي، مجلة العمارة والفنون، مصر، العدد 14، ص 610.
6. عليان، جمال، (2005)، الحفاظ على التراث الثقافي نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، عالم المعرفة، ع 322، ص 112.
7. عبد الله، محمد، (2003)، سيكولوجيا الذاكرة قضايا واتجاهات حديثة، عالم المعرفة الكويت، ع 290، ص 69.
8. إدريس، محمد، (2009)، أورشليم القدس في الفكر الديني الإسرائيلي، مركز الإعلام العربي مصر.
9. علقم، نبيل، (2009)، كيف نحكي تراثنا الشعبي؟ التراث والمجتمع، ص 68.

**مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيا والاجتماع**

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com

Volume (120) May 2025

العدد (120) مايو 2025



10. الزهراني، عبد الناصر، (2012)، إدارة التراث العمراني، الجمعية السعودية للدراسات التراثية، ص 115-114.
11. محيسن، أحمد، (2015)، واقع المساجد الأثرية في مدينة غزة ومشاكل الحفاظ عليها، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 23، العدد 1، ص 10.
12. قبها، محمود، (2024)، توظيف العمارة الشعبية في تعزيز الهوية الثقافية والوطنية الفلسطينية في ظل ممارسات الاحتلال، رسالة دكتوراة، المعهد العالي للفنون، جامعة سوسة.
13. Simon, Jaquet, (2009), Consultancy Services. Cornerstones of Communities. Museums Transforming Society.
14. AL- houdalieh, Salah, (2010), archaeological heritage and related institutional in the Palestinian national territories 16 years after signing the oslo accords. present pasts ,vol. 2. no. 1. p. 33.
15. الخضراء، نجلاء، (2018)، نساء من أجل فلسطين. <http://www.womenfpal.co>.
16. أنظر النشرة التعريفية المنشورة على موقع المؤسسة: <https://www.dalia.ps/ar> تاريخ الزيارة 2024/3/16.